"الحكم المحلي": تنفيذ أكثر من 1661 مشروعا وتدخلا بأكثر من 1.3 مليار شيقل خلال عامين

رام الله- الحياة الجديدة- أعلنت وزارة الحكم المحلي تنفيذ أكثر من 1661 مشروعا وتدخلا تنمويا وخدميا وفي مجال البنية التحتية، بقيمة إجمالية تجاوزت 1.3 مليار شيقل، خلال العامين الماضيين، إلى جانب خفض مديونية الهيئات المحلية بنسبة 26.8٪، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، وتنفيذ تدخلات واسعة لدعم الخدمات البلدية والاستجابة للطوارئ في قطاع غزة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي نظمته الوزارة، أمس الاثنين، بالتعاون مع مركز الاتصال الحكومي، في مقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بعنوان «رغم الحصار.. الخدمات لم تتوقف والأثر يتضاعف»، لاستعراض واقع قطاع الحكم المحلي وما تحقق من جهود وتدخلات وإنجازات خلال عهد الحكومة التاسعة عشرة، وأبرز التحديات وأولويات المرحلة المقبلة. وقال وزير الحكم المحلي سامي حجاوي، إن جهود الوزارة تركزت على تطوير البنية التحتية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وإصلاح قطاع الحكم المحلي وتطوير أطره التشريعية والمؤسساتية، وتعزيز قدرات الهيئات المحلية، وتحفيز التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي، إلى جانب دعم الجهود الحكومية في إدارة الأزمة والاستجابة العاجلة في قطاع غزة.

مشاريع تنموية وخدمية

وأوضح حجاوي أن الحكومة، من خلال الشركاء والجهات المانحة، جندت 205 ملايين يورو وأكثر من 325 مليون شيقل لتنفيذ 661 مشروعا بتمويل حكومي وبالشراكة مع الجهات الداعمة، إضافة إلى مشاريع بقيمة 47 مليون دولار لتطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأشار إلى استكمال تنفيذ مشروع "فلسطين الخضراء" لدعم مجالس الخدمات المشتركة، وتنفيذ مشاريع أخرى بقيمة 17.3 مليون دولار بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، إلى جانب إعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين للأعوام 2026-2030.

كما خصصت 50 مشروعا بقيمة 30 مليون شيقل للمناطق المصنفة "ج" والقدس الشرقية والمناطق المحاذية للجدار، وأطلقت مشاريع تنموية في سبسطية ومدينة بيت لحم بقيمة 20 مليون دولار من خلال الوكالة الكورية للتعاون الدولي.

وفي إطار الاستجابة الطارئة، خصصت الحكومة 59 مليون شيقل للأضرار الناجمة عن اجتياحات الاحتلال، صُرف منها نحو 26.3 مليون شيقل، لإصلاح أضرار البنية التحتية، ودعم المحافظات والبلديات المتضررة، وتعويض المنشآت الاقتصادية، وتغطية تكاليف شحن المياه والكهرباء وترميم المنازل المتضررة.

خفض المديونية والتحول الرقمي

وفي مجال الاستدامة المالية، قال حجاوي إن الوزارة عملت بالشراكة مع وزارة المالية على تسويات مالية لـ164 هيئة محلية، شملت جدولة مديونيات الكهرباء والمياه، ما أسهم في خفض المديونية بنسبة 26.8٪.

وأضاف أن الوزارة أنجزت 91٪ من موازنات الهيئات المحلية، ونفذت 374 جولة رقابية وتوجيهية، فيما بلغ إجمالي الصرف من الخزينة العامة خلال عام 2025 نحو 25.9 مليون شيقل، إضافة إلى نحو 49.8 مليون شيقل لمشاريع التمويل الخارجي.

وفي مجال التحول الرقمي، جرى اعتماد استراتيجية الرقمنة في قطاع الحكم المحلي للأعوام 2025-2030، فيما تقدم 75 بلدية خدماتها إلكترونيًا، منها 45 بلدية تجبي المستحقات عبر نظام (E-SADAD)، وتمتلك 165 بلدية مراكز لخدمات الجمهور.

فرص عمل وتعزيز قدرات الهيئات المحلية

وأشار حجاوي إلى تنفيذ 153 برنامجا تدريبيا استفاد منها نحو 1200 موظف ومتطوع، إلى جانب تمكين 130 عضوة من عضوات الهيئات المحلية من المشاركة في صنع القرار، وتقديم دعم فني لـ70 هيئة محلية.

كما نُفذ المكون الأول من مشروع التعافي الاجتماعي وخلق فرص العمل (SRJCP)، بقيمة 40 مليون دولار بتمويل من البنك الدولي، ووفّر نحو 6700 فرصة عمل، واستفادت منه 371 هيئة محلية.

وفي مجال الطاقة المتجددة، نُفذت ثلاثة مشاريع للطاقة المتجددة والألياف الضوئية، إلى جانب استكمال ترتيبات مشروع "شمسي" للطاقة المتجددة.

التخطيط والتنظيم ودعم المناطق المصنفة "ج"

وعلى صعيد التخطيط العمراني، أنجز مجلس التنظيم الأعلى 1225 مشروعا وملفا خلال 30 جلسة، وعالج أكثر من 124 ملفًا لرفع الحماية عن الأراضي بهدف الاستثمار والمشاريع التنموية، فيما صودق على 133 معاملة لرفع الحماية.

كما جرى إعداد 30 مخططا هيكليا في المناطق المصنفة "ج"، وتشكيل 35 لجنة لتنظيم البناء، وإعداد مخطط إطار تنموي مكاني مشترك لتسعة تجمعات سكانية جنوب غرب رام الله، إلى جانب تطوير خدمات نظام (Geomolg) وإضافة بيانات تتعلق بالأراضي الحكومية القابلة للاستثمار.

ومن خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، بلغ إجمالي التمويل ضمن نافذة البنية التحتية (MDP4) نحو 78.4 مليون يورو لتنفيذ 181 مشروعًا استفادت منها 134 بلدية، فيما أطلقت الدورة الثانية من برنامج تطوير البلديات بقيمة 40 مليون يورو، تستفيد منها 138 بلدية.

تدخلات واسعة في قطاع غزة

وفي قطاع غزة، قال حجاوي إن الوزارة تابعت، منذ الأول من نيسان 2024، عددًا من الملفات ذات الأولوية لدعم استمرار الخدمات البلدية والاستجابة للاحتياجات الطارئة.

وأوضح أن التدخلات شملت دعم إدارة النفايات الصلبة، وتوفير الوقود وقطع الغيار وتأهيل المحطات والمكبات المؤقتة، وتخصيص 10 آليات لترحيل النفايات لصالح مجالس الخدمات المشتركة. كما جرى توفير أراضٍ لتجميع الركام وتركيب كسارات في عدد من المناطق، بمساحة إجمالية بلغت 306 دونمات، إلى جانب دعم البلديات ومجالس الخدمات المشتركة، وترميم آبار المياه ومحطات الصرف الصحي، وإزالة الركام وفتح الطرق. وأشار إلى التعامل مع نحو 1.5 مليون طن من الركام، وتأهيل وصيانة وفرد طرق بنواتج إعادة تدوير الركام بطول 100 كيلومتر، إضافة إلى تنفيذ برامج تشغيل مؤقت للكوادر البلدية في أعمال التنظيف وفتح الطرق وإزالة الركام.

إصلاحات تشريعية وانتخابات محلية

وفي مجال إصلاح قطاع الحكم المحلي، أشار حجاوي إلى إنجاز 13 تشريعا وإجراء الانتخابات المحلية لعام 2026 في 183 هيئة محلية، بما فيها مدينة دير البلح في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة المشاركة 56٪ في الضفة الغربية و23٪ في دير البلح.

وشملت الإصلاحات تطوير أنظمة تنظيم المدن والقرى والأبنية، وإعداد مشروع نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، إلى جانب تطوير إطار لنظام التحويلات المالية للهيئات المحلية، وإعداد مسودة نظام للشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص.

وأكد حجاوي مواصلة العمل على تطوير أنظمة موظفي الهيئات المحلية وتصنيفها ونظامها المالي، ومراجعة دليل الرقابة الداخلية، بما يعزز كفاءة قطاع الحكم المحلي وشفافيته وقدرته على تقديم الخدمات للمواطنين.

دبلوماسي سابق حذر من عزلة كتلك التي واجهها نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا

الأحزاب الصهيونية تجمع على تأييد الاستيطان و"الضم" ورفض قيام دولة فلسطينية

رام الله – الحياة الجديدة- عبرت الأحزاب الصهيونية التي تخوض انتخابات الكنيست عن إجماع في تأييدها للاستيطان وتوسيعه في الضفة الفلسطينية المحتلة ولمخطط الضم، وعن رفضها لتسوية سياسية وقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وفق تقرير نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" أمس الإثنين، حول برامجها السياسية المتعلقة بالضفة، والتي أكدت عدم وجود فروق بين الأحزاب في معسكر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، والأحزاب الصهيونية في المعسكر المناوئ له.

حزب "يشار" برئاسة غادي آيزنكوت

"يؤيد حزب يشار تعزيز الكتل الاستيطانية وإقامة مستوطنات جديدة بشكل قانوني، وفقا للمصلحة القومية الإسرائيلية وتوصيات جهاز الأمن".

وأضاف حزب "يشار" فيما يتعلق بإخلاء مستوطنات في إطار اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين، أن "إقامة دولة فلسطينية ليس مطروحا بالنسبة للحزب، وليست لدينا خطة لإخلاء مستوطنات في إطار تسوية سياسية، ومكانة البؤر الاستيطانية غير القانونية ستثار بموجب القانون والاعتبارات الأمنية".

وفيما يتعلق "بالسيادة"، أي مخطط الضم: "يشار يعارض خطوات تشكل خطرا على الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل، الأمر الذي سيؤدي إلى دولة ثنائية القومية. وإسرائيل ليست معنية بتحمل مسؤولية إدارة الحياة المدنية لحوالي مليوني فلسطيني. والسلطة الفلسطينية مطالبة بإصلاحات، وبينها وقف التحريض في جهاز التعليم ووقف الدفعات للمخربين (أي الأسرى والشهداء) وعائلاتهم".

وحول شرعنة البؤر الاستيطانية وتوسيع المستوطنات: "سنعمل من أجل تعزيز المستوطنات القائمة ودفع بناء قانوني. وبما يتعلق بشرعنة البؤر الاستيطانية، ستتم دراسة كل حالة على حدة".

البناء الفلسطيني في المناطق "ج": "سنشدد على إنفاذ القانون ضد البناء غير القانوني في المناطق (ج) بموجب توصيات الجهات الأمنية"، علما أن سلطات الاحتلال تمنع إصدار تراخيص بناء في القرى الفلسطينية في المناطق "ج".

الليكود

حزب الليكود رفض الرد على توجه الصحيفة بشأن موقفه من الضفة المحتلة، لكنه عمليا يؤيد الاستيطان ونهب أراضي الفلسطينيين وإقامة بؤر استيطانية أو ما يسمى "المزارع" الاستيطانية.

قائمة "بياحد" برئاسة نفتالي بينيت

"نؤيد الاستيطان اليهودي في أي مكان يتم فيه بصورة قانونية، ونعارض دولة فلسطينية والانسحاب من أراض، ونعارض إخلاء مستوطنات يهودية بنيت بموجب القانون في أي حال، وخطة بينيت من العام 2012 ترى بالمناطق 'ج' كجزء من سيادة دولة إسرائيل في المستقبل، وواضح أنه يجب ممارسة ترجيح رأي بشأن التوقيت". ووفقا لما نشره موقع "عرب 48"، فانه فيما يتعلق بالبناء الفلسطيني في المناطق "ج"، اعتبرت القائمة أنه "سيتم إخلاء بناء فلسطيني غير قانوني في كل مكان"، في المقابل فإنه بما يتعلق بشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية فإن "كل ما هو موجود على أرض قانونية يجب شرعنته، وبناء غير قانوني على أرض خاصة سيتم إخلاؤه، سواء كان في تل أبيب أو في يهودا والسامرة" حسب تعبيرها.

حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان

"يسرائيل بيتينو يؤيد تعزيز الاستيطان في يهودا والسامرة، وبضمن ذلك دفع البناء في المنطقة E1، وقرارات بشأن إقامة مستوطنات جديدة وموقعها وحجمها ينبغي إقراره بالاستناد إلى اعتبارات أمنية وتخطيطية".

وبما يتعلق بإخلاء مستوطنات في إطار اتفاق مستقبلي، اعتبر "يسرائيل بيتينو" أنه "بعد 33 عاما على اتفاق أوسلو، واضح أن المحاولة فشلت، والسلطة الفلسطينية تحولت إلى منظمة إرهابية متخصصة بإرهاب سياسي ولذلك علينا التفكير بشكل ذكي كيف نلغي اتفاقيات أوسلو ونفكك السلطة الفلسطينية" حسب تعبير الحزب.

وحول مخطط الضم، قال: "نؤيد سيادة إسرائيلية في المناطق (ج)، والحزب دفع مشاريع قوانين لفرض سيادة في (مستوطنات) معاليه أدوميم، بيتار عيليت وغور الأردن".

وأضاف أن "الحزب سيعمل من أجل تشديد الإشراف والإنفاذ ضد البناء غير القانوني في المناطق ج، وخان الأحمر مثل على ذلك. وكوزير للأمن، طالب ليبرمان بإخلاء هذه المنطقة ونتنياهو أوعز بإلغاء الإخلاء".

وفيما يتعلق بشرعنة البؤر الاستيطانية، اعتبر أن "القدرة على الاستمرار في بناء وتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة متعلق بأن البناء يتم بموجب القانون والتنسيق مع الجهات الأمنية، ونحن نعارض البناء غير القانوني وسنعمل من أجل إخلائه في الخان الأحمر وفي أي مكان آخر".

حزب "الديمقراطيون" برئاسة يائير غولان

اعتبر هذا الحزب أن "مجزرة 7 أكتوبر أثبتت فشل مفهوم إدارة الصراع. ويجب أن تكون للجيش والشاباك حرية عمل كاملة في إحباط الإرهاب، لكن إلى جانب القوة العسكرية ثمة حاجة إلى إستراتيجية سياسية – أمنية. وسنحارب الإرهاب الفلسطيني بيد من حديد وسنجتث الإرهاب اليهودي".

وأضاف: "سنخلي بؤرا استيطانية غير قانونية التي تحدث مراكز احتكاك".

وفيما يتعلق بإخلاء مستوطنات في إطار تسوية مستقبلية، اعتبر الحزب أن "إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية وكي تبقى كذلك علينا السعي إلى الانفصال في إطار عملية إقليمية مع الولايات المتحدة والدول العربية المعتدلة، مع ضمانات أمنية ودون مساومة على أمن إسرائيل".

كتلة "يهدوت هتوراة"

هذه الكتلة مؤلفة من الحزبين الحريديين "أغودات يسرائيل"، الذي شارك رئيسه، يتسحاق غولدكنوبف، في مؤتمرات وهيئات استيطانية، وحزب "ديغل هتوراة"، لكن كلا الحزبين يفضلان التركيز في الحملة الانتخابية على مواضيع تتعلق بالمجتمع الحريدي فقط.

حزب شاس

يصف حزب شاس نفسه بأنه "مؤسس كتلة اليمين" وهو شريك في "جميع المبادرات اليمينية التي اقترحها حزبا الصهيونية الدينية وعوتسما يهوديت" وأيد خطط بتسلئيل سموتريتش، ويعلن أنه يعارض قيام دولة فلسطينية.

"عوتسما يهوديت" برئاسة إيتمار بن غفير

قال الحزب اليميني الفاشي إنه "يؤيد إقامة مستوطنات جديدة في جميع أنحاء يهودا والسامرة، وبالتأكيد ليس إخلاء مستوطنات ومزارع، وخطتنا في الولاية المقبلة هي الانتقال من الاحتواء إلى الحسم، الذي سنقوده بشكل مباشر بواسطة حقيبة الأمن التي يطالب بها الوزير بن غفير".

وأضاف: "سنعمل من أجل فرض سيادة إسرائيلية كاملة، وتفكيك السلطة الفلسطينية من مواردها وأسلحتها، واستخدام جميع الأجهزة الأمنية والحكومية من أجل تشجيع هجرة طوعية من يهودا والسامرة وغزة".

وتابع: "عوتسما يهوديت سيعمل من أجل فرض سيادة في جميع أنحاء يهودا والسامرة، وبواسطة سيطرة إسرائيلية على المنطقة، سنتعامل مع البناء الفلسطيني"، وأنه "سنشرعن" البؤر الاستيطانية".

حزب الصهيونية الدينية برئاسة بتسلئيل سموتريتش

تباهى هذا الحزب اليميني الفاشي بأنه "نفذنا ثورة هائلة وغير مسبوقة في الاستيطان في يهودا والسامرة وبشكل يقضي فعليا على فكرة الدولة الفلسطينية، ومنذ بداية الولاية (للحكومة الحالية) شرعنا كل البؤر الاستيطانية وأعلنا عن ما لا يقل عن 104 مستوطنات جديدة وأثمنا 160 مزرعة (استيطانية)".

وأضاف: "صادقنا على 3401 وحدة سكنية في المنطقة E1 في خطوة إستراتيجية تاريخية لتعزيز التواصل الجغرافي بين القدس ومعاليه أدوميم، وصادق سموتريتش على امتيازات في الضريبة للمستوطنين من أجل تشجيع الاستيطان والوصول إلى هدف مليون مستوطن".

وتابع أن "الصهيونية الدينية تدعم قرض سيادة إسرائيلية كاملة على يهودا والسامرة، وإحضار مئات آلاف المستوطنين الآخرين، وشرعنة البؤرة الاستيطانية بدون استثناء، وسنستمر في العمل من أجل منع سيطرة (فلسطينية) على أراض الدولة في المناطق ج".

حزب "عمخا يسرائيل" برئاسة عوفر فينتر

قال الحزب: "إننا نؤمن بحق شعب إسرائيل في أرضه ونؤيد إقامة مستوطنات في يهودا والسامرة وفي كل أنحاء البلاد. وأثبتت مجزرة 7 أكتوبر والحرب في غزة نهائيا أن إخلاء مستوطنات ونقلها إلى العدو هو خطر وجودي وليس حلا".

دبلوماسي إسرائيلي سابق يحذر من عزلة

وحذر السفير الإسرائيلي السابق لدى فرنسا وإيطاليا، آفي بازنر، من أن استمرار الحكومة الإسرائيلية الحالية في سياساتها قد يقود إسرائيل إلى عزلة سياسية وعقوبات ومقاطعة غير مسبوقة، مشبها المسار المحتمل بما واجهته جنوب إفريقيا في أواخر ثمانينيات القرن الماضي إبان نظام الفصل العنصري.

وجاء تحذير بازنر، الذي شغل كذلك منصب المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق يتسحاق شامير، في مراسلات داخلية ضمن مجموعة تضم مسؤولين سابقين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، أوردت تفاصيلها صحيفة "يديعوت أحرونوت" عبر موقعها الإلكتروني (واينت)، أمس.

وكتب الدبلوماسي الإسرائيلي الرفيع السابق: "معظمنا شهد العملية التي مرت بها جنوب أفريقيا، عندما فرضت عليها، في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، عقوبات اقتصادية وسياسية أدت إلى انهيار نظام الفصل العنصري في مطلع التسعينيات".

وأضاف "في الوقت الحالي، وباستثناء حالات محدودة مثل هولندا، لا تفرض العقوبات، وهي موجهة حاليا إلى الضفة الغربية فقط". وتابع: "لكن إذا فاز الائتلاف الحالي في الانتخابات، فلا شك لدي في أن إسرائيل ستدخل وضعا لم نواجهه من قبل من حيث العقوبات والمقاطعة، التي ستتوسع من الأراضي المحتلة إلى الدولة بأكملها".

وجاءت تصريحات بازنر على خلفية تقارير عن إخضاع أمتعة مسافرين وصلوا إلى هولندا على متن رحلات قادمة من إسرائيل لعمليات تفتيش جمركية، ما دفع وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى إصدار تحذير للإسرائيليين الذين يعتزمون السفر إلى هولندا.

توقيع اتفاقية لإزالة مبنى بنك فلسطين في غزة وانقاضه ومعالجة الركام والمخلفات الناتجة

رام الله- الحياة الجديدة- وقعت وزارة الأشغال العامة والإسكان، وبنك فلسطين، والهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين، أمس الإثنين، في مدينة رام الله، اتفاقية لتنفيذ مشروع إزالة مبنى برج بنك فلسطين المتضرر في قطاع غزة وأنقاضه، ومعالجة الركام والمخلفات الناتجة عن أعمال الإزالة، وذلك في ضوء الأضرار الإنشائية الجسيمة التي لحقت بالمبنى جراء الحرب، وأدت إلى تدهور خطير في حالته الإنشائية.

ووقع الاتفاقية عن وزارة الأشغال العامة والإسكان، الوزير عاهد بسيسو، وعن بنك فلسطين المدير العام محمود الشوا، وعن الهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين مدير مكتبها في فلسطين محمد أبو عقلين.

وقال بسيسو إن هذه الاتفاقية تأتي في ظل الحاجة المتزايدة إلى التدخل العاجل لمعالجة المباني والمنشآت الآيلة للسقوط التي تعرضت لأضرار إنشائية جسيمة نتيجة العدوان، والحد من المخاطر التي باتت تشكلها على السكان والممتلكات، ضمن الجهود المتواصلة للتعامل مع آثار الدمار وتهيئة الظروف اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار.

وأكد أن حماية أرواح المواطنين وسلامتهم أولوية أساسية في هذه المرحلة، خاصة في ظل المخاطر التي تشكلها المباني المتضررة جراء الحرب، مضيفا أن توقيع الاتفاقية يأتي كذلك في إطار الجهود المشتركة للتعامل مع هذه المخاطر بصورة مهنية وآمنة، ومعالجة آثار الدمار بما يسهم في تهيئة البيئة اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار.

وتأتي هذه الخطوة، وفق بيان صادر عن وزارة الأشغال العامة والإسكان، التزاما من بنك فلسطين بالحفاظ على السلامة العامة وحماية الأرواح والممتلكات، واستجابة للحاجة الملحة إلى معالجة المخاطر الناجمة عن المباني والمنشآت المتضررة والآيلة للسقوط.

ويشمل المشروع إزالة مبنى البرج وأنقاضه، ومعالجة الركام والمخلفات الناتجة عن أعمال الإزالة وفق الأصول الفنية ومتطلبات السلامة، بما يحد من المخاطر على الموقع والمناطق المحيطة به، وينسجم مع مسؤولية البنك المؤسسية والمجتمعية، ويسهم في تهيئة الظروف اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار.

بدوره، قال أبو عقلين: "إن إزالة المباني المتضررة والآيلة للسقوط، والتعامل السليم مع الأنقاض والركام والمخلفات، تشكل خطوة أساسية في مسار التعافي وإعادة الإعمار. وسنعمل، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على تنفيذ أعمال المشروع وفق الأصول الفنية والهندسية ومتطلبات السلامة، وبما يراعي حماية المواطنين والمباني والمنشآت المحيطة".